المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) في العراق لعام 2018

***أ.م. د. أركان ريسان عباس**
باحث من العراق

*كلية التربية الاساسية/ الجامعة المستنصرية

arkanwasan@gmail.com

ملخص :

تم في هذا البحث دراسة وتحليل واقع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة في العراق لعام 2018 لما لها من أهمية عبر أدائها الفاعل في تكوين الناتج المحلي ودورهـا المؤثر في حماية الصناعة الوطنية عن طريق زيـادة الصادرات و تقليل الاستيرادات , فضلا عن استيعابها الاعداد الهائلة من اليد العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي على الرغم من تلك الأهمية الا أنها ما زالت دون مستوى الطموح لوجود مشاكل ومعوقات حدتْ من نموها وانتشارها وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية , ومن خلال عدد من المؤشرات التقييمية لأداء الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة توصل البحث الى نتائج مهمة كان من أبرزها:-

أن هناك تباين واختلاف واضح وملموس في الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس (عدد المنشآت-العمال-انتاجية العمل-الكفاءة الانتاجية-القيمة المضافة-قيمة مستلزمات الانتاج).

عدم كفاءة استراتيجية التصنيع المتبعة حالياً بسبب الكثير من المعوقات أهمها التخلف التقني وتقادم الوسائل الانتاجية من الآلات والمكائن وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة.

الاهمال الحكومي وقلة الدعم المادي ومنافسة السلع الاجنبية لمنتجات الصناعة التحويلية وتوقف العديد من خطوطها الانتاجية لقدمها وعدم اعادة تأهيلها، فضلا عن قلة وغلاء المواد الأولية المحلية والمستوردة الضرورية لعملية التصنيع.

تم صياغة استراتيجية تصنيع يهدف الباحث منها الى محاولة النهوض بالواقع الصناعي.

كلمات مفتاحية : كفاءة أداء – صناعات تحويلية – كبيرة ومتوسطة.

Analytical Indicators and their Role in Evaluating the Performance Efficiency of Manufacturing Industries (Large and Medium) in Iraq for the Year 2018

Asst. Prof. Arkan Raysan Abbas,Ph.D.
A researcher from Iraq
College of Basic Education / Al-Mustansiriya University

ABSTRACT

In this research, the reality of the large and medium manufacturing industry in Iraq for the year 2018 was studied and analyzed because of its importance through its effective performance informing the domestic product and its influential role in protecting the national industry by increasing exports and reducing imports as well as absorbing the vast numbers of manpower and its ability to achieve Technological progress despite this importance, but it is still below the level of ambition due to the existence of problems and obstacles that limited its growth and spread and its inability to achieve industrial and economic development, and through several evaluation indicators for the performance of large and medium manufacturing industries, the research reached essential results, the most prominent of which are:-

1-There is a clear and tangible difference in the large and medium manufacturing industries based on (number of establishments - workers - labour productivity - production efficiency - added value - the value of production requirements).

2-The inefficiency of the manufacturing strategy currently being followed due to many obstacles, the most important of which is technical backwardness and obsolescence of production means, including machines and machines, and their failure to keep pace with modern technological developments.

3-Government negligence, lack of material support and competition for foreign goods for the manufacturing industry's products, and many of its production lines have stopped being out of date and not rehabilitated, as well as the scarcity and cost of local and imported raw materials necessary for the manufacturing process.

4-An industrialization strategy has been formulated, through which the researcher aims to try to advance the industrial reality.

KEY WORDS: performance efficiency - transformational industries -large and medium.

المقدمة :

تعد الصناعات التحويلية احدى أهم الأنشطة الإنتاجية التي ترتكز عليها الدول، وتحتل موقعا مركزيا في اقتصاديات المجتمعات الحديثة ،وهي محرك لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي وما يعكسه ذلك على تحسن الوضع المعيشي والاجتماعي للسكان ،والصناعات التحويلية ضرورية لاسيما للدول النامية من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبيه حاجاتها المتزايدة ،اذ تبرز أهميتها في حياة الدول وشعوبها لمواكبة متطلبات العصر وتقدمه مما توفره من الآلات ومكائن ومعدات النقل والاجهزة الحديثة وغيرها مما تقوم او تعتمد عليه الانشطة الأخرى ،كما أنها السوق الرئيسة لمنتجات الصناعة الاستخراجية ومنتجات القطاع الزراعي والمستهلك الرئيس للطاقة فضلا عن انها تؤثر بشكل مباشر في حركة النقل والتجارة ،وبهذا الاتجاه تسعى الدول في عقد الآمال على تطور هذه الصناعات والاعتماد عليها في اقتصادياتها ،لذلك ازداد اهتمام العراق بالصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة في تلبية احتياجاته منذ القرن الماضي ،الا أنها اتصفت بأنها استهلاكية وكثيفة العمل ومستندة على القطاع العام في معظم انشطتها.

يواجه قطاع الصناعات التحويلية وما زال العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تنميته

مشكلة البحث: تتمثل مشكلات البحث بالأسئلة التالية:-

1. ما هي الصناعات التحويلية وما أهميتها.
2. ما هي أبرز المعوقات التي تواجه تنمية الصناعات التحويلية في العراق .
3. هل ان للمؤشرات التحليلية دور في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية .
4. فرضية البحث : جاءت فرضية البحث لتغطي التساؤلات التي اثيرت عن الموضوع وهي:-

1. أحد فروع القطاع الصناعي تتولى مهمة تحويل المواد الأولية الى شكل آخر يتلاءم مع حاجات الانسان ورغباته ،ولها أهمية بالغة لجميع دول العالم في الوقت الحاضر،اذ تسهم في توفير الخدمات الأساسية فضلا عن اكتساب المهارات الفنية مما تؤدي الى تطوير وسائل الانتاج .
2. يواجه قطاع الصناعات التحويلية وما زال العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تنميته.
3. للمؤشرات التحليلية دور كبير في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية ومن خلال عدد من المؤشرات منها عدد المنشآت - عدد العاملين - انتاجية العمل – الكفاءة الانتاجية – القيمة المضافة – قيمة مستلزمات الانتاج .

هدف البحث: يهدف البحث للكشف عن:-

1. بيان أهمية الصناعات التحويلية ومدى اسهامها في توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها الانسان في حياته من حيث الغذاء والملبس والمسكن .

2. تقييم أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة-المتوسطة) من خلال عدد من المؤشرات .
3. تحديد معوقات تنمية تلك الصناعات في العراق .
4. تبني سلسلة من الاستراتيجيات والسياسيات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي التي تدعم ذلك القطاع المهم.

منهج البحث: للعمل على اثبات فرضية البحث والسعي لحل مشكلته وتحقيق اهدافه سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستدلالي الكمي لبيان أهمية دراسة واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق ودور ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق .

حدود البحث : وتتضمن :-

- الحدود المكانية . وتحددت بالصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة في العراق نظرا للأهمية الكبيرة التي تشغلها ضمن الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص .
- الحدود الزمانية . وشملت العام 2018

الصناعة التحويلية هي أحد فروع القطاع الصناعي , الذي يتولى مهمة تحويل المواد الأولية الخام من شكلها الأولي الى شكل آخر يتلاءم وحاجات الانسان و رغباته

مصادر البحث : وشملت

1. الكتب العربية والدوريات والبحوث.
2. البيانات من المجموعات الاحصائية السنوية الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء.

هيكلة البحث : بناءً على مشكلة البحث وهدفه تم تقسيمه على الفقرات الاتية:-

اولا: الصناعة التحويلية-مفهومها-سماتها وأهميتها .

ثانيا: تركيب الصناعة التحويلية.

ثالثا: مؤشرات تقييم أداء الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة .

رابعا: معوقات تنمية الصناعات التحويلية في العراق.

خامسا: استراتيجيات اصلاح الصناعات التحويلية في العراق .

سادسا: الاستنتاجات و التوصيات .

اولاً: الصناعات التحويلية مفهومها- أهميتها .

1. مفهوم الصناعة التحويلية :

الصناعة التحويلية هي أحد فروع القطاع الصناعي ،الذي يتولى مهمة تحويل المواد الأولية الخام من شكلها الأولي الى شكل آخر يتلاءم وحاجات الانسان و رغباته ،وتعرف كذلك بأنها النشاط الذي يقوم على مجموعة من العمليات التي تعتمد الآلات والطاقة وتتم عبر نظام متكامل من العمل المصنعي لتحويل مادة اولية واحدة او اكثر الى مواد جديدة تامة الصنع قابلة للاستعمال المباشر[1]. وبذلك

(1) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي , اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , جامعة الموصل , 1987, ص20

يمكن القول بأن الصناعة التحويلية هي النشاط الذي يقوم في المصانع ويعتمد على أحد مصادر الطاقة في العملية الانتاجية ويستخدم مواد اولية معدنية كانت او نباتية او حيوانية لإنتاج مواد جديدة لها خصائص مختلفة من حيث الشكل او طبيعة الاستعمال لتستجيب الى متطلبات الانسان المتزايدة .

2. سمات واهمية الصناعات التحويلية :

يحتل قطاع الصناعة التحويلية أهمية حيوية بالغة لجميع دول العالم في عصرنا الحاضر،فهو القياس الحقيقي للتطور الاقتصادي و الاجتماعي،لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو المستمر كونه يمثل موقع القلب من التطورات العلمية والابتكارية الحديثة ،ويتفق معظم المتخصصين في مجال الصناعة ان أهمية ذلك القطاع ترجع الى ما يأتي:-

1. تسهم في توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها الانسان في حياته من حيث الغذاء والملبس والمسكن فضلا عن ما توفره من انتاج للمعدات والمستلزمات الصحية و التعليمية .
2. حل مشكل البطالة التي تعاني منها أغلب البلدان النامية وذلك لما يتمتع به ذلك القطاع من توفير فرص للعمل لجميع القوى العاملة .
3. عملية التصنيع فيها تساعد على اكتساب المهارات الفنية مما تؤدي الى تطوير وسائل الانتاج منها ادخال وسائل اكثر تطوراً وحداثة([2]).
4. أن قطاع الصناعة التحويلية اكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي ،فالإنتاجية المرتفعة وقابليته على خلق التشابك الانتاجي سيؤدي الى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق من ذلك القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى .
5. تسهم في توفير السلع الوسيطة (المواد نصف المصنعة) لأغراض النشاطات الاخرى والنشاط التحويلي ذاته حيث تعتمد مشاريعها على بعضها البعض للوصول الى المنتجات النهائية مما يوفر فرص التخصص في عمليات الانتاج([3]).
6. للصناعات التحويلية القدرة على تحقيق وتائر عالية في التنمية الاقتصادية ،اذ تسهم في رفع معدلات الدخول وزيادة ثروة المجتمع والوفورات الاقتصادية للبلد([4]).
7. أن قطاع الصناعات التحويلية اكثر قطاعات الاقتصاد ديناميكية ،لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز قيام الصناعات الأخرى الامامية والخلفية ومن ثم تحقيق التنوع الانتاجي وخلق قيمة مضافة جديدة.

ثانياً : تركيب الصناعات التحويلية .

يضم قطاع الصناعة التحويلية انواعاً لا حصر لها من الصناعات تتباين فيما بينها

(2) محمد صفوت محمد , محددات التنمية الصناعية , مجلة اخبار البترول والصناعة , العدد 214 , ابو ظبي , 1988 , ص28

(3) فؤاد عبدالله محمد , واقع الصناعة التحويلية في العراق , مجلة البحوث الجغرافية , العدد 3 , 2002 , ص266

(4) عمران بندر مـراد وسلام فاضل علي , جغرافية الصناعة بين الدراسة المنهجية والمعاصرة , دار الكتب والوثائق , بغداد , 2016 , ص145

من حيث حاجتها الى المواد الأولية او طرائق انتاجها و استخدامات منتجاتها ،كما أنها تختلف في حجمها و طاقتها و في تقنيتها و حاجتها لكل انواع الوقود و الطاقة و كيفية تمويلها و عائديه ملكيتها و حجم العاملين و مهاراتهم ،فضلا عن تباين متطلباتها الموقعية[5].

(5) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي , اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها , مصدر سابق , ص84

وطبقاً لمستويات التصنيف الدولي (ISIC) تنوعت الصناعات التحويلية في العراق لتشمل عدد من الصناعات ترتبت حسب الأبواب ضمن القسم الثالث من التصنيف كما يأتي:-

1. الصناعات الغذائية والمشروبات- الباب رقم (31) وشملت العديد من الصناعات مثل صناعة تجهيز وحفظ اللحوم، تجهيز الفواكه والخضروات وحفظها،صناعة منتجات الالبان والمثلجات ،صناعة منتجات طحن الحبوب ،صناعة منتجات الخبز، صناعة السكر،صناعة الكاكاو والشوكلاته والحلويات السكرية ،صناعة المعكرونة ،صناعة الاعلاف الحيوانية،صناعة منتجات أغذية أخرى غير مصنفة ،صناعة المشروبات الخفيفة والغازية والمياه المعدنية.
2. صناعة المنسوجات والملابس والجلود – الباب (32) وشملت عدد من الانشطة الصناعية مثل صناعة نسج المنسوجات، صناعة المنتجات الجاهزة من النسيج،صناعة البسط والسجاد ،صناعة الملابس ،صناعة الاحذية.
3. صناعة الخشب والأثاث. ترتيبها ضمن التصنيف الدولي –الباب رقم(33) وشملت صناعة الخشب ومنتجاته ،صناعة نشر وتسوية الخشب ،صناعة العبوات من الخشب والفلين ،صناعة الأثاث والدوشمة .
4. صناعة الورق والطباعة والنشر. صنفت ضمن الباب رقم(34) وشملت صناعة الورق المموج والورق المقوى والأوعية المصنوعة من الورق ،الطباعة والنشر والأعمال المرافقة لها.
5. الصناعات الكيميائية . وتقع ضمن الباب رقم(35) وشملت عدد من الصناعات مثل صناعة الأسمدة ومبيدات الحشرات وصناعة الدهانات والوارنيش وصناعة المنظفات ومستحضرات التنظيف والتجميل ،صناعة العقاقير والأدوية وصناعة الاطارات والأنابيب المطاطية وصناعة المنتجات اللدائنية ،فضلا عن صناعة تكرير النفط.
6. صناعة المعادن اللافلزية صنفت ضمن الباب رقم(36) وشملت العديد من الصناعات منها صناعة الفخار والخزف ،صناعة الزجاج ،صناعة مواد البناء من الطابوق والكاشي والموزائيك ،صناعة الاسمنت والقير والجص.
7. صناعة المعادن الأساسية وصنفت بالباب رقم (37) منها صناعة الحديد والفولاذ والمسبوكات والألمنيوم.
8. صناعة المنتجات المعدنية-الباب رقم(38) مثل صناعة المنتجات المعدنية والمكائن والمعدات وصناعة الأثاث المصنوع من المعادن وصناعة المكائن

والمعدات الزراعية وصناعة الآلات الكاتبة والحاسبة وصناعة المكائن الكهربائية ومعداتها وصناعة الأجهزة واللوازم المنزلية الكهربائية فضلا عن صناعة معدات النقل.

9. صناعات تحويلية أخرى . ووضعت تحت الباب رقم (39) وشملت صناعة الحلي والمجوهرات التقليدية والفلكلورية وصناعة الآلات والادوات الموسيقية والتجهيزات واللوازم الرياضية فضلا عن صناعة لعب الأطفال .

ثالثا: مؤشرات تقيم أداء الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة .

تعد عملية تقييم الاداء مقياساً لقدرة الوحدات الصناعية على تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً وذلك من خلال جملة من المؤشرات الخاصة بذلك، وقد اختار الباحث الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة موضوعاً لبحثه انطلاقاً من أهميتها كأحد اكبر الصناعات لما تقدمه من منتجات رئيسة لا يمكن الاستغناء عنها،ولغرض تقييم الأداء فقد تم اختيار عدد من المؤشرات لتكون اكثر واقعية في التقييم وهي:-

تعد عملية تقييم الاداء مقياساً لقدرة الوحدات الصناعية على تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً

1. الصناعات التحويلية الكبيرة - المتوسطة على أساس الحجم .

استخدمت المديرية العامة للإحصاء الصناعي في وزارة التخطيط العراقية منذ الأعوام الأولى لتأسيسها مؤشر عدد العاملين لتصنيف المنشأة الصناعية وكانت كالآتي:-

1. المنشآت الصناعية الكبيرة . ويتم فيها استخدام عشرة عاملين فأكثر.
2. المنشآت الصناعية الصغيرة . والتي تستخدم اقل من عشرة عاملين .

وبما أن هذا المؤشر لا يعول عليه في برنامج التوصيات الدولية في التصنيف ،وذلك لسلبياته الكثيرة وحتى عام 1983 أجرت المديرية تعديلاً بعد الأنتهاء من المسح الصناعي الشامل ،اذا ادخلت مؤشراً اضافياً آخراً يأخذ بنظر الاعتبار قيم الموجودات الثابتة لدى المنشآت الصناعية عند التصنيف ،ومنذ ذلك المسح وحتى الآن تعتمد مديرية الإحصاء الصناعي المؤشر الجديد في تصنيف المنشآت واصبح كالآتي[6]:-

أ. المنشآت الصناعية الكبيرة . وهي المنشآت التي تشغل اكثر من ثلاثين عاملاً وأن قيمة الآلات والمعدات لديها أكثر من مائة الف دينار.

ب. المنشآت الصناعية المتوسطة . وهي التي يعمل فيها (10- 29) عامل وان قيمة الآلات فيها أقل من مائة الف دينار.

ج. المنشآت الصناعية الصغيرة . والتي تستخدم عدد من العمال يتراوح عددهم

(6) عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول , جغرافية العراق الصناعية , وزارة التعليم العالي والبحث العلمي , مطابع جامعة الموصل , السنة بلا , ص174

من (1-9) عمال وتكون قيم الآلات والمعدات فيها أقل من مائة الف دينار.

ولأغراض البحث والتقييم سيتم التركيز عن المنشآت الكبيرة والمتوسطة فقط ،ونظراً للاختلافات العديدة التي تتخلل هذه المنشآت من حيث عدد المصانع والعمال والتي اتسمت بالتباين من فرع صناعي الى آخر لذا سيتم تناول الموضوع وكما يأتي:-

1. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس عدد المنشآت .

يتباين عدد المنشآت في الصناعات التحويلية من فرع صناعي الى آخر وذلك لوجود جملة من الأسباب والعوامل التي جعلت الاعداد ترتفع في صناعة وتنخفض في أخرى. انظر جدول وشكل (1) .

ومن ملاحظة متأنية للجدول والشكل (1) يتضح لنا ما يأتي :

1. مدى الاختلاف والتباين الكبير في أعداد المنشآت الصناعية التي تتواجد ضمن القطاعين الصناعيين الكبير والمتوسط ،حيث بلغ عدد منشآت الصناعة التحويلية الكبيرة (598) منشأة في حين كان عدد المنشآت للصناعات المتوسطة (198) منشأة ليشكلا مجموع كلي بلغ (796) منشأة تحويلية عام 2018 .
2. تبعاً لهذه الأعداد المتباينة ،شهدت الفروع الصناعية هي الأخرى والتابعة لهذين القطاعين تبايناً واضحاً وملموساً في أعداد المنشآت التي تتواجد فيها وتوزعت حسب الترتيب بالشكل الآتي :-

أ-احتلت صناعتا المعادن اللافلزية والمنتجات الغذائية والمشروبات التابعة لقطاع الصناعات التحويلية الكبيرة المرتبة الأولى بمقدار عدد بلغ (295) منشأة للمعادن اللافلزية و (208) منشأة للمنتجات الغذائية والمشروبات في حين بلغت الاعداد ولنفس الفرعين الصناعيين لقطاع الصناعات التحويلية المتوسطة مقداراً عددياً بلغ (81) و(91) منشأة حسب الترتيب وهي أعداد اقل بكثير من التي جاءت بها فروع القطاع الكبير.

ب- في حين جاءت الصناعات الكيميائية التابعة للقطاع الكبير في المرتبة الثانية وبأعداد بلغت (55) منشأة يقابلها (18) منشأة صناعية ولنفس الفرع ضمن الصناعات التحويلية المتوسطة .

ج- بينما احتلت صناعة المنتجات المعدنية وصناعة الورق والطباعة - القطاع الكبير المرتبة الثالثة وبأعداد منشآت بلغت حسب الترتيب (16) و(11) منشأة صناعية .

د- ومن حيث الأهمية النسبية نجد أن صناعة المعادن اللافلزية و المنتجات الغذائية شكلت أهمية كبيرة وعلى مستوى القطاعين الكبير والمتوسط رغم الفارق الكبير في أعداد المنشآت بحيث بلغت الأهمية النسبية لصناعة المعادن اللافلزية – القطاع الكبير (49,3%) مقابل (46%) للقطاع المتوسط في حين كانت الأهمية النسبية لفرع المنتجات الغذائية و المشروبات الكبيرة (34,8%) و (40,9%) للقطاع المتوسط

ولنفس الفرع ،ويعود ذلك الى ارتفاع الطلب على هاتين الصناعتين مقارنة مع الصناعات الأخرى و ذلك لأهمية الفرع الأول في البناء و الأنشاء التي يشهدها البلد والثانية لأغراض الاستهلاك الغذائي المحلي .

جدول (1) عدد المنشآت لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	عدد المنشآت الكبيرة	النسبة المئوية %	عدد المنشآت المتوسطة	النسبة المئوية %
الغذائية والمشروبات	208	34,8	81	40,9
المنسوجات والملابس والجلود	6	1	1	0,5
الخشب والأثاث	5	0,8	3	1,5
الورق والطباعة	11	1,8	2	1,0
الصناعات الكيميائية	55	9,2	18	9,1
المعادن اللافلزية	295	49,3	91	46
المعادن الأساسية	2	0,3	-	-
المنتجات المعدنية	16	2,7	2	1,0
تحويلية أخرى	-	-	-	-
المجموع	598	100	198	100
مجموع عدد المنشآت	796			

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي ،احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018 .

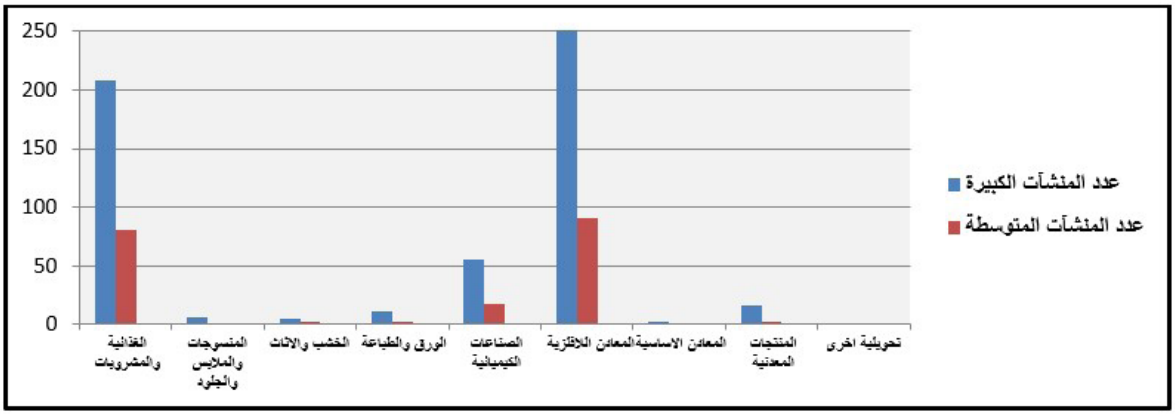

شكل (1) عدد المنشآت لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

أن هذا التباين في عدد منشآت القطاعين في العراق يعود الى :-

1. توافر العوامل الموقعة المتمثلة بالسوق والمواد الأولية واليد العاملة ورأس المال .
2. توافر الهياكل الارتكازية من طرق النقل و المواصلات والمياه النقية .

2. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس عدد العمال .

يمثل العمال عنصراً اساسياً في العملية الانتاجية ومن المؤشرات الرئيسة التي من خلالها يمكن التعرف على التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي او الصناعة التحويلية فضلاً عن ذلك يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مستوى التشغيل والاستخدام فيها ،فأن زيادة عدد العاملين تعني تحسن مستوى الدخل وارتفاع المستوى المعاشي لعوائلهم وتعمل على امتصاص عدد لا بأس به من العاطلين عن العمل ،وعند تتبع القطاع الصناعي التحويلي الكبير والمتوسط نجد أن أعداد العاملين فيهما قد تباينت هي الأخرى بحيث نلاحظ أنها في حالة تذبذب مستمر بين الأرتفاع تارة والأنخفاض تارة أخرى سواء في قطاع معين أو صناعة معينة وللإيضاح أكثر انظر جدول وشكل (2) .

جدول (2) عدد العمال لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	عدد عمال المنشآت الكبيرة	النسبة المئوية %	عدد عمال المنشآت المتوسطة	النسبة المئوية %
الغذائية والمشروبات	**14881**	**13**	**1154**	**44**
المنسوجات والملابس والجلود	**10418**	**9,1**	**11**	**0,4**
الخشب والأثاث	**175**	**0,1**	**38**	**1,4**
الورق والطباعة	**803**	**0,7**	**15**	**0,6**
الصناعات الكيميائية	**37164**	**32,5**	**253**	**9,6**
المعادن اللافلزية	**23913**	**20,9**	**1130**	**43,1**
المعادن الأساسية	**93**	**0,1**	-	-
المنتجات المعدنية	**27063**	**23,6**	**23**	**0,9**
تحويلية أخرى	-	-	-	-
المجموع	**114510**	**100**	**2624**	**100**
مجموع عدد العمال	**117134**			
اجمالي العاملين في الصناعة التحويلية	**200505**			

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي ،المجموعة الاحصائية السنوية 2018-2019 ،الباب الرابع

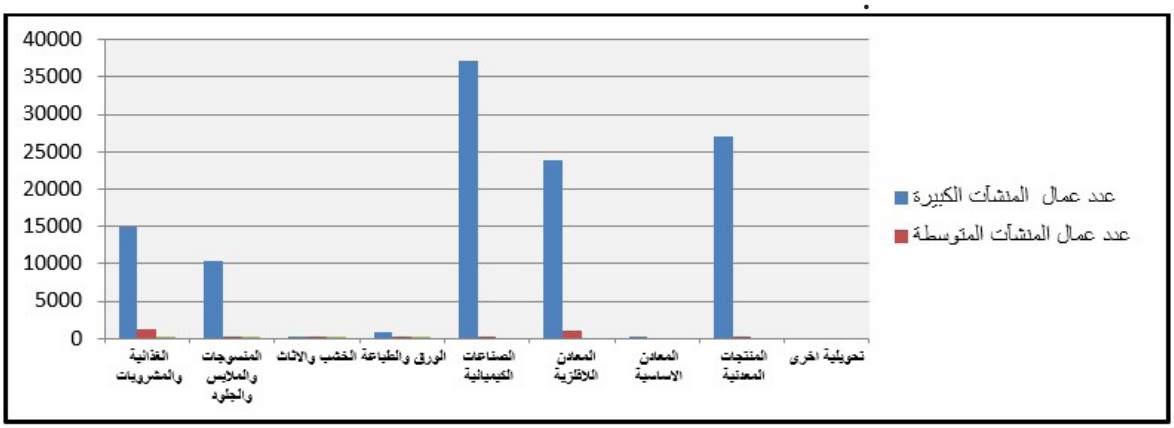

شكل (2) عدد العمال لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

ومن الجدول والشكل (2) يظهر لنا :-

1. أن الصناعات التحويلية في القطاعين الكبير والمتوسط استطاعت أن تسهم بنسبة (58,4%) من اجمالي العاملين في الصناعات التحويلية لعام 2018 منها (57,1%) للقطاع الكبير و (1,3%) من العاملين في القطاع المتوسط .
2. أن عدد العمال لا يتوافق مع عدد المنشآت فعلى الرغم من ارتفاع عدد المنشآت في بعض الفروع الصناعية والتي احتلت مراتب متقدمة في ذلك الا أنها احتلت مراتب متأخرة في عدد العمال وهذا يرجع الى ما يأتي:-

أ-تباين عدد سكان المحافظات التي تنتشر فيها فروع الصناعة التحويلية فضلاً عن اختلاف نسب الشباب و القوى العاملة من مجموع السكان .

ب- حجم الصناعة التحويلية ومدى امكانيتها على استيعاب اكبر قدر من العمال .

3. تباين أعداد العاملين في فروع تلك الصناعات ،إذ بلغ عدد العاملين في الصناعات الكبيرة (114510) عاملاً مقابل (2624) عاملاً للصناعات المتوسطة ليكون العدد الكلي لعمال القطاعين (117134) عامل عام 2018 ،وتوزعت تلك الأعداد على الفروع الصناعية بنسب مختلفة وحسب الترتيب الآتي:-

أ-احتلت الصناعات الكيميائية – القطاع الكبير الترتيب الأول بعدد عمال بلغ (37164) عاملاً مقابل (253) عاملاً للقطاع المتوسط .

ب- في حين جاءت صناعتا المنتجات المعدنية والمعادن اللافلزية بالترتيب الثاني بعدد عمال بلغ على التوالي (27063) و (23913) عاملاً يقابلها عدد عمال للقطاع المتوسط ولنفس الفرعين الصناعيين بلغ (1130) و (23) عاملاً .

ج-اما الترتيب الثالث فكان من نصيب صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات

وصناعة المنسوجات والملابس والجلود التابعتين لقطاع الصناعات الكبيرة بعدد عمال بلغ لكل منهما (14881) و (10418) عاملاً .

4. ومن حيث الأهمية النسبية نجد أن صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة المعادن اللافلزية – القطاع المتوسط قد حققتا أهمية نسبية كبيرة رغم قلة أعداد العاملين ضمن فروعها الصناعية بلغت النسب على التوالي (44%) و (43,1%) في حين كانت الأهمية النسبية للعاملين في المنشآت الكبيرة – فرع الصناعات الكيميائية (32,5%) وفرع المنتجات المعدنية (23,6%) والمعادن اللافلزية (20,9%) وهو ما يدلل على أهمية تلك الفروع الصناعية في استيعاب العمال .

3. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس انتاجية العمل .

من المؤشرات المهمة لقياس فاعلية العنصر البشري في استثمار الموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية ،لأنه يمثل العلاقة بين الإنتاج وكمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية ،وهنا تبرز أهمية الإنتاجية بالنسبة لمختلف الأنظمة الاجتماعية السائدة في العالم لأن زيادتها تؤدي الى رفع المستوى المعاشي للفرد وزيادة الانتاج والدخل القومي وتحقيق المكسب للمنتج والمستهلك والاقتصاد القومي بشكل عام[7].

حظي موضوع إنتاجية العمل باهتمام كبير من الاقتصاديين وذلك لأهميته في زيادة الدخل

وقد حظي موضوع إنتاجية العمل باهتمام كبير من الاقتصاديين وذلك لأهميته في زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي وزيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وتحقيق التراكمات المادية والاقتصاد بالوقت وتحسين العمل[8]،يقيس هذا المؤشر قيمة الإنتاج التي ينتجها العامل وذلك من خلال قسمة الإنتاج على عدد العمال في المنشآت الصناعية . انظر جدول وشكل (3) .

ومن معطيات الجدول والشكل (3) يتضح :-

1. اتسمت أنتاجية العمل بالتباين والاختلاف بشكل عام ما بين القطاعين الصناعيين الكبير والمتوسط ،اذ تراوحت ما بين (1,0 – 154,1) مليون دينار للعاملين في فروع الصناعة التحويلية الكبيرة عام 2018 و (8,5 – 108,6) مليون دينار للعاملين في الصناعات التحويلية المتوسطة الحجم .

2. أن تحليل النتائج المتعلقة بإنتاجية العمل على مستوى فروع الصناعة التحويلية كشفت عن تباينها من فرع صناعي الى آخر ،فقد احتلت الصناعات الغذائية والمشروبات – القطاع الكبير مركز الصدارة بمقدار انتاجية بلغت (154,1) مليون دينار في حين كانت (50,3) مليون دينار للقطاع الصناعي المتوسط .

3. أما الترتيب الثاني فكان من نصيب الصناعات الكيميائية وبفارق بسيط جداً بين القطاعين بلغ مقداره (106,1) مليون دينار للعاملين في القطاع التحويلي الكبير و (108,6) مليون دينار للقطاع المتوسط عام 2018 .

(7) مدحت كاظم القريشي , الاقتصاد الصناعي , دار وائل للطباعة والنشر , عمان , 2001 , ص240

(8) كاظم جاسم العيساوي , دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات – تحليل نظري وتطبيقي , ط1 , دار المناهج , عمان , 2001 , ص256

4. في حين احتلت الصناعات التي سجلت معدلات متقاربة للإنتاجية تقل عن انتاجية العمل في القطاع الصناعي ككل وهي صناعة الطباعة والنشر وصناعة الخشب والأثاث وصناعة المعادن اللافلزية والمعادن الأساسية ،التي تراوحت فيها الإنتاجية ولكلا القطاعين بين (22,9 -25,4) مليون دينار.

5. ومن الصناعات الأخرى التي انخفضت فيها إنتاجية العمل عن المعدل العام منها صناعة المنسوجات والملابس والجلود وصناعة المنتجات المعدنية حيث بلغت إنتاجية العمل فيها (1,0) و (8,5) و (13,1) و (14,1) مليون دينار على التوالي ولكلا القطاعين ويعود ذلك الى ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة الى هذه الصناعات مما ادى الى عدم نمو القيمة المضافة .

4. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس الكفاءة الانتاجية .

جدول (3) انتاجية العاملين لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	الصناعات الكبيرة			الصناعات المتوسطة		
	قيمة الانتاج (مليون دينار)	عدد العمال	انتاجية العمال	قيمة الانتاج (مليون دينار)	عدد العمال	انتاجية العمال
الغذائية والمشروبات	**2291664,62**	14881	**154,1**	**58095,12**	1154	**50,3**
المنسوجات والملابس والجلود	**10562,65**	10418	**1,0**	**93,085**	11	**8,5**
الخشب والأثاث	**1972,39**	175	**11,3**	**895,89**	38	**23,6**
الورق والطباعة	**18451,71**	803	**22,9**	**370,25**	15	**24,7**
الصناعات الكيميائية	**3942276,83**	37164	**106,1**	**27480,03**	253	**108,6**
المعادن اللافلزية	**561328,11**	23913	**23,5**	**44982,56**	1130	**39,8**
المعادن الأساسية	**2359,88**	93	**25,4**	-	-	-
المنتجات المعدنية	**353070,71**	27063	**13,1**	**325,1**	23	**14,1**
تحويلية أخرى	-	-	-	-	-	-

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018 .

تعبر الكفاءة عن فاعلية عامل ما عند استغلاله مع عوامل أخرى في نشاط اقتصادي معين ،فهي عنصر اساسي في تحقيق الرفاهية الاقتصادي لأنها تؤدي الى زيادة الفائض الصافي للمشاريع الصناعية ومن ثم زيادة قدرتها على الاستثمار ولقياس درجة الكفاءة (درجة التصنيع) أهمية خاصة في وضع المناهج والسياسات التنموية

لكونها تعين المختصين التعرف على مواطن القوى والضعف في النشاط الانتاجي للوحدات والمشاريع الصناعية المختلفة[9].

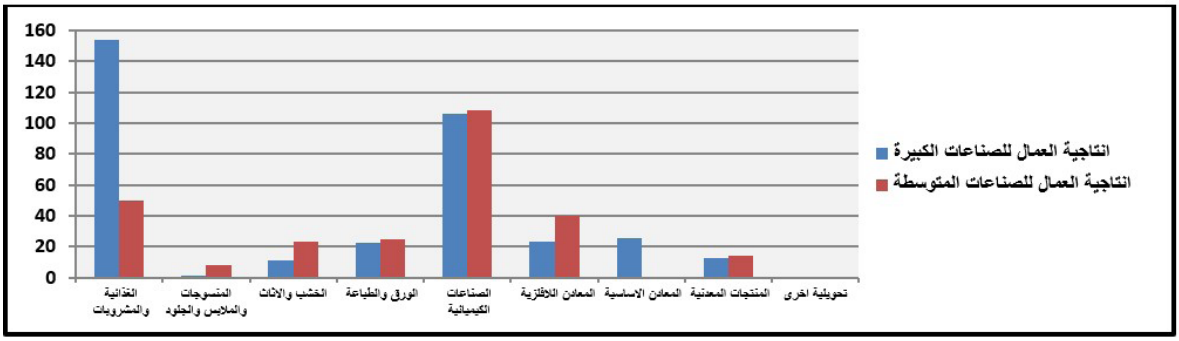

شكل (3) أنتاجية العاملين لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

وتقاس الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل والأكفأ لمستلزمات الإنتاج وذلك بقسمة تلك المستلزمات السلعية من قيمة الإنتاج ،وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على ارتفاع كفاءة الإنتاج ،اي أن المنشأة الصناعية تحقق نفس القدر من قيمة الإنتاج باستخدام قدر اقل من المستلزمات او اكبر قيمة انتاج ونفس القدر من المستلزمات وفي كلا الحالتين فذلك يعني ارتفاع معدل القيمة المضافة الاجمالية[10].

تقاس الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل والأكفأ لمستلزمات الإنتاج

ومن الجدول(4) أن درجة الكفاءة كانت تسير بشكل نمطي وغير مستقر ومتباين من صناعة الى أخرى حتى أنها لم تسجل أرقام عالية تدل على أن هذه المنشآت قد احسنت استغلال امكاناتها المتاحة لها ،باستثناء صناعة المعادن الأساسية – القطاع الكبير التي أحسنت استغلال الموارد المتاحة لها ،اذ بلغت درجة التصنيع لديها (124,3%) في حين تراوحت قيم الكفاءة لبقية فروع القطاع الكبير ما بين (3,5- 49,4%) و (6,3- 29,9%) لفروع المنشآت الصناعية المتوسطة ،وبذلك لم تتمكن هذه الصناعات من استغلال مستلزماتها استغلالاً يؤهلها تعزيز دورها في التنمية الصناعية الوطنية .

(9) احمد ابراهيم محمد , دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال المدة 1990-2003 , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد 78 , 2009 , ص175

(10)Robinson ,E.A. Structure of Competitive industry London , 1959 , p15 ,

جدول (4) درجة الكفاءة الإنتاجية لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	الصناعات الكبيرة			الصناعات المتوسطة		
	قيمة المستلزمات السلعية (مليون دينار)	قيمة الإنتاج	درجة الكفاءة%	قيمة المستلزمات السلعية (مليون دينار)	قيمة الإنتاج	درجة الكفاءة%
الغذائية والمشروبات	108208,5	2291664,62	4,7	17198,27	58095,12	29,6
المنسوجات والملابس والجلود	5220,41	10562,65	49,4	5,839	93,085	6,3
الخشب والأثاث	69,538	1972,39	3,5	215,211	895,89	24
الورق والطباعة	859,207	18451,71	4,7	45,113	370,25	12,2
الصناعات الكيميائية	137288,35	3942276,83	3,5	4363,25	27480,03	15,9
المعادن اللافلزية	195639,17	561328,11	34,8	13456,16	44982,56	29,9
المعادن الأساسية	2934,241	2359,88	124,3	-	-	-
المنتجات المعدنية	13691,65	353070,71	3,9	58,422	325,1	17,9
تحويلية أخرى	-	-	-	-	-	-

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018 .

5- الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس القيمة المضافة .

لقد تم استخدام هذا المؤشر لبيان قدرة الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على خلق القيم الجديدة المتولدة عن العملية الإنتاجية و مدى اسهامها مع غيرها من الوحدات الاقتصادية في تكوين الناتج والدخل القوميين ،فهي تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط وتزداد هذه القيمة بزيادة كفاءة عوامل الإنتاج ،لذلك تم أيجاد القيمة المضافة الإجمالية وكما موضح في الجدول (5) .

ومن ملاحظة الجدول (5) يتضح :-

1. أن القيمة المضافة التي كونتها الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة قد شهدت تبايناً واضحاً من فرع صناعي الى آخر خلال العام 2018 ،اذ بلغت أدنى مستوى لها نحو (-5655,1) و (-4128,6) دينار في فرع صناعة المنسوجات والملابس والجلود التابع للقطاع الكبير وصناعة الخشب والأثاث – القطاع المتوسط الحجم لذا كانت القيم المتحققة سالبة وسبب ذلك يعود الى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج من جهة وانخفاض قيمة الإنتاج من جهة أخرى .
2. في حين نجد الفروع الأخرى من الصناعات قد حققت قيماً مضافة لا بأس بها على الرغم من قلتها توزعت على النحو الآتي :-

أ-احتلت الصناعات الكيميائية – القطاع الكبير المرتبة الأولى بين الفروع الصناعية

بمقدار قيمة مضافة بلغت (2169322,6) دينار يقابلها (17832) دينار للقطاع المتوسط .

ب- اما المرتبة الثانية فكانت من نصيب الصناعات الغذائية والمشروبات – القطاع الكبير بمقدار قيمة مضافة بلغت (394744,8) دينار يقابلها (5990,9) دينار للقطاع المتوسط .

ج- بينما جاءت صناعة المعادن اللافلزية وصناعة المنتجات المعدنية التابعتين للقطاع الكبير بالترتيب الثالث بقيم مضافة كانت متقاربة نوعاً ما بلغت (197636,6) و (132051,3) دينار يقابلها ولنفس الفرعين للقطاع المتوسط (20820,6) و (209,1) دينار .

د- في حين كان الترتيب الرابع من نصيب صناعة الورق والطباعة – القطاع الكبير بمقدار قيمة مضافة بلغت (11305,8) دينار يقابلها (273,3) دينار للقطاع المتوسط الحجم .

هـ- وسجلت صناعة المعادن الأساسية – القطاع الكبير الترتيب الخامس والأخير بمقدار قيمة مضافة بلغت (1165,7) دينار .

جدول (5) القيمة المضافة الاجمالية لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	الصناعات الكبيرة			الصناعات المتوسطة		
	قيمة الإيرادات (مليون دينار)	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)*	قيمة الايرادات (مليون دينار)	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
الغذائية والمشروبات	2165977,8	1771233	394744,8	39729,9	33739	5990,9
المنسوجات والملابس والجلود	5827,9	11483	- 5655,1	-	-	-
الخشب والأثاث	1941,1	1028	913,1	898,4	5027	- 4128,6
الورق والطباعة	18308,8	7003	11305,8	370,3	97	273,3
الصناعات الكيميائية	3735841,1	1566519	2169322,1	27480	9648	17832
المعادن اللافلزية	539836,60	342200	197636,6	44982,6	24162	20820,6
المعادن الأساسية	1971,7	806	1165,7	-	-	-
المنتجات المعدنية	290798,3	158747	132051,3	325,1	116	209,1
تحويلية أخرى	-	-	-	-	-	-

* تم استخراج القيم المضافة للصناعات الكبيرة والمتوسطة من خلال طرح قيم الإيرادات من المستلزمات .

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018.

6- الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس قيمة مستلزمات الإنتاج .

تمثل قيمة المستلزمات مقدار ما تدفعه المنشآت الصناعية من مبالغ نقدية لتوفير المواد الأولية والسلع نصف المصنفة بهدف استمرارها في الإنتاج وذلك بعد استبعاد مبالغ الأجور والرواتب والمزايا والاندثار ،إذ أن الاستخدام الرشيد والأمثل يؤدي الى تخفيض كلف هذه المستلزمات من جهة وزيادة حجم الإنتاج من جهة اخرى ،الأمر الذي يساعد تلك الصناعات على دخول سوق المنافسة بإنتاج منتجات ذات نوعية جيدة كماً ونوعاً يضمن لها الاستمرار و الثبات في السوق مقابل المنتجات المستوردة وللتوضيح اكثر انظر جدول (6) .

جدول(6) قيمة مستلزمات الإنتاج في المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة والمتوسطة عام 2018

الفرع الصناعي	الصناعات الكبيرة		الصناعات المتوسطة	
	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	النسبة المئوية %	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	النسبة المئوية %
الغذائية والمشروبات	1771233	45,90	33739	46,3
المنسوجات والملابس والجلود	11483	0,30	-	-
الخشب والأثاث	1028	0,03	5027	6,9
الورق والطباعة	7003	0,18	97	0,1
الصناعات الكيميائية	1566519	40,59	9648	13,3
المعادن اللافلزية	342200	8,87	24162	33,2
المعادن الأساسية	806	0,02	-	-
المنتجات المعدنية	158747	4,11	116	0,2
تحويلية أخرى	-	-	-	-
المجموع	3859019	100	72789	100

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي، احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018-20219

ومن معطيات الجدول (6) يتضح :-

1. أن قيم مستلزمات الإنتاج في المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة والمتوسطة اتسمت بالتباين والاختلاف الكبير فيما بينها .
2. نجد أن بعض الفروع الصناعية ارتفعت فيها قيم المستلزمات للإنتاج في حين أنها انخفضت في فروع أخرى ضمن القطاعين الكبير والمتوسط ،ففي صناعة المواد الغذائية والمشروبات والصناعات الكيميائية وصناعة المعادن اللافلزية وصناعة المنتجات المعدنية - القطاع الكبير ارتفعت فيها كلف المستلزمات بشكل يفوق نصف قيم الإنتاج و بمقادير بلغت قيمها (1771233 ،1566519، 342200

،158747) دينار أي ما نسبته (45,90 % ،40,59% ،8,87% ،4,11%) على التوالي .

3. في حين شهدت صناعة الورق والطباعة لكلا القطاعين وصناعة المنتجات المعدنية – القطاع المتوسط وصناعة المعادن الأساسية – القطاع الكبير انخفاض قيم المستلزمات فيها بمقادير بلغت وحسب الترتيب (7003 ،97 ،116 ،806) دينار او ما نسبته (0,18% ،0,1% ،0,2 ،0,02%) على التوالي .

رابعا: معوقات تنمية الصناعات التحويلية في العراق .

واجه قطاع الصناعات التحويلية وما زال العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تنميته بالشكل المطلوب منها ما يأتي:-

1- ضعف قدرة الإنتاج الصناعي : ويقف وراء ذلك أسباب عديدة نذكر منها :-

1. تقادم وتهالك وسائل الإنتاج المستخدمة ضمن القطاعين الكبير والمتوسط، فضلاً عن تخلفها التقني والعملي وعدم تعويضها واستيراد البديل عنها مما أدى الى اغلاق خطوط انتاجية في العديد من الصناعات[11].
2. انفتاح السوق العراقية لمختلف أنواع السلع والمنتجات ذات النوعية الرديئة والأسعار المتدنية وغير المطابقة للمواصفات .
3. عدم وجود وسائل الدعم والحماية للمنتجات الصناعية المحلية مقابل الدعم والحماية للعديد من المنتجات العربية والاجنبية المصدرة للعراق .
4. يتميز الانتاج الصناعي المحلي للسلع برداءة الجودة والنوعية وارتفاع الكلفة ونتيجة لذلك فقد انخفض الطلب عليها وجعل الانتاج منها غير مجد اقتصادياً.
5. ضعفً القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية .
6. انعدام الدراسات الاقتصادية الشاملة التي لم تأخذ بنظر الاعتبار التخطيط للسياسات الصناعية .
7. عدم توافر الاجهزة الرقابية الكافية لحماية العملية الصناعية من التلاعب بالنوعية المطلوبة .

(11) كريم عبيس حسان العزاوي , اثر الاستثمار المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة 2003-2013 , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 18 – العدد 3 , 2016 , ص188

عدم وجود وسائل الدعم والحماية للمنتجات الصناعية المحلية مقابل الدعم والحماية للعديد من المنتجات العربية

2- غياب التكامل وضعف التنسيق : تفتقر الصناعات التحويلية الى التكامل والتنسيق فيما بينها سواء على المستوى المحلي او الاقليمي ونظراً لضيق السوق المحلية والصعوبات التي تواجه تصدير المنتجات الى الأسواق الخارجية ،فقد أدى ذلك الى وجود طاقات إنتاجية معطلة في الكثير من الصناعات وهو ما انعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض معدل العائد الاقتصادي فيها وتأثير ذلك على قدرتها التنافسية في تلك الأسواق[12].

(12) مهدي صالح حنوش وعامر جميل عبد الحسين , واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة الخليج العربي , المجلد 41 – العدد 3-4 , 2013 , ص21

3- مصادر الوقود والطاقة : تظهر أهمية الوقود والطاقة في تحديد مواقع الكثير من الصناعات او الوحدات الصناعية لاسيما الصناعات التي تستخدم تلك المصادر وقوداً ومواد خام في الوقت ذاته او لتشغيل الآلات والمعدات والمكائن ،وتعد الطاقة

الكهربائية أحد تلك المصادر نظراً لأهميتها في الصناعة التحويلية والتي اتصفت بالتذبذب وعدم الانتظام والتجهيز لأشهر الشتاء والانقطاعات المستمرة لأشهر الصيف وهو ما انعكس سلباً على العمليات الإنتاجية لمنشآت القطاعين الكبير والمتوسط حيث تضطر الى استخدام المولدات الكهربائية التي تمثل كلفاً اضافية ترفع من تكاليف الإنتاج ومما يتسبب في رفع أسعار السلع المنتجة وانخفاض الأرباح وعدم الاستفادة منها .

ضعف مستوى التدريب والتعليم وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل والتنمية الصناعية

4- عدم كفاءة اليد العاملة : ويتمثل ذلك بما يأتي :-

1. تفتقر الكثير من المؤسسات في القطاعين الكبير والمتوسط الى العدد الكافي من الإداريين الأكفاء والفنيين المدربين .
2. يتصف كثير من العاملين في الصناعات التحويلية بضعف الخبرة في تشغيل الآلات الحديثة وصعوبة صيانتها عند تعرضها الى التوقف أو العطل .
3. ضعف مستوى التدريب والتعليم وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل والتنمية الصناعية .
4. تأثير الظروف المناخية على نفسية وصحة العامل والتي تلعب دوراً كبيراً في قلة الانتاج وخاصة في فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة فتصبح الظروف مضايقة ومزعجة فيشعر العامل بالتعب والإرهاق وفي بعض الأحيان لا يستطيع انجاز عمله([13]).
5. محدودية المواد الأولية : أن توافر المواد الأولية بشكل منتظم وكميات كافية أحد الشروط الأساسية لتطور الصناعة ونجاحها في تنفيذ خططها الإنتاجية، غير أن من أبرز المشكلات التي تواجهها الصناعات التحويلية عدم كفاية تلك المواد مما تضطر الى استيرادها من الخارج ،فكلما ازداد اعتماد الصناعة على المواد الأولية المحلية المتوافرة ازدادت القيمة المضافة في حين أذا ازداد الاعتماد على المواد الأولية المستوردة ادى ذلك الى استنزاف جزء من الدخل القومي ومن ثم تزداد تبعية الصناعة الى الدول المصدرة لتلك المواد .

(13) كفاية عبد الله العلي , دراسة تحليلية لتدني انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة , مجلة آداب البصرة , العدد 51 , 2010 , ص264

ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة

6. ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة : أن سمة القرن الحادي والعشرين هي التكنولوجيا والمعلومات التي تشكل عنصراً انتاجياً يفوق عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية ،حيث ان أغلبية المنشآت الصناعية تستخدم الأساليب القديمة في الإنتاج والتوزيع منذ أكثر من ثلاثين عاماً وهذا يدل على أن معظم هذه الآلات والمكائن في هذه المصانع اصبحت قديمة غير قادرة على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية ،مما يضع الصناعات التحويلية أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة([14]).
7. عدم كفاءة التسويق : اذ أن عدم دعم الدولة للصناعة يجعل السوق مفتوحاً أمام المنتجات العربية والأجنبية حتى وأن كانت تفتقر الى الجودة على وفق

(14) هيام خزعل ناشور , التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة آداب البصرة , العدد 64 , 2013 , ص308

المواصفات القياسية العالمية ،والصناعة التحويلية كغيرها من الصناعات تعاني من عدم كفاءة تسويق منتجاتها في السوق الداخلية ويعود السبب في تلك المنافسة الشديدة للسلع المستوردة التي امتلأت بها الأسواق المحلية بالأخص القادم منها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية وعدم وجود الحماية الكمركية فضلاً عن تفضيل بعض المستهلكين لهذه المنتجات .

8. ندرة رؤوس الاموال : تحتاج عمليات التصنيع في الصناعات التحويلية الى موارد مالية كبيرة تكفل تنفيذها ونجاحها واستقرارها وتطورها ولما كانت تلك الموارد نادرة خصوصاً في العراق بسبب الحاجة المتزايدة لها في بناء المشاريع الإنتاجية والخدمية المتعددة ،فأن مهام التصنيع فيها لابدْ أن تواجه معوقات وتحديات تعيق وتمنع فاعلية تقدمها وديناميكيتها ،فهي تتكبد نفقات باهضه من جراء شراء الآلات والمعدات الانتاجية ،فضلاً عن استيراد المعرفة العلمية والتكنولوجية التي تدعم حركة تصنيعها وتحديثها الشامل ونفقات مثل هذه لابدْ أن ترهق ميزانيتها بحيث تؤثر في تنمية قطاعاتها .

9. محدودية الدعم الحكومي : ويتمثل بما يأتي :-

1. اهتمام الحكومة العراقية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى (الاستخراجية) وإهمال او استبعاد القطاع الصناعي من اهتماماتها الاساسية .
2. ضعف او قلة القروض والإعانات المقدمة من الحكومة لدعم وتوسيع قطاع الصناعات التحويلية .
3. عدم التزام الوزارات المختلفة بشراء منتجات الصناعات التحويلية وتوجهها الى الاستيراد لأسباب مختلفة .
4. عدم تطبيق قانون التعريفة الكمركية على المنتجات العربية والاجنبية المستوردة من الخارج .

9. عدم كفاءة طرق ووسائل النقل : تتطلب الكثير من فروع الصناعة التحويلية توافر الطرق الملائمة ووسائل النقل الحديثة وذلك لغرض نقل المادة الخام الى المصنع والمنتجات النهائية الى الأسواق لتصريفها ،فضعف كفاءة الطرق وقلة أعداد السيارات المبردة كان له التأثير الكبير في تدني مستويات الإنتاج .

خامسا: استراتيجيات اصلاح الصناعات التحويلية في العراق .

أن الظرف الذي يحيط بالصناعات التحويلية حالياً يحتم على الدولة تبني سلسلة من الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي التي تدعم ذلك القطاع باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية واتباع سياسة نقدية ومالية واستثمارية معينة وكما يأتي :-

1. **السياسات النقدية** : تواجه تلك السياسات تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار

النقدي بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي، ويعد التضخم وارتفاع الأسعار من أهم المشكلات التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية ،الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من ضغوط التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي ،ومن الاجراءات التي اتخذت في سبيل تحقيق ذلك منها ما يأتي:-

1. استبدال العملة العراقية .
2. استقلالية البنك المركزي العراقي .
3. تحرير القطاع المالي وخصوصاً سعر الفائدة .
4. اعادة هيكلة المصارف العراقية مالياً وادارياً وذلك من أجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق[15].

2. **السياسة المالية والمصرفية** : لكي يتم تنشيط التنمية الصناعية والاقتصادية لابدْ أن تكون هناك سياسات مالية تؤدي دورها بالشكل المطلوب عبر سلسلة من الاجراءات وهي:-

1. العمل على تخفيض الضرائب على الإنتاج والمنشآت الصناعية وتشجيع الصناعة الوطنية .
2. اعادة النظر في السياسات الضريبية القائمة وتعديلها بما يتلاءم مع استراتيجية تشجيع قيام الصناعات وتحفيز الاستثمار .
3. التقييم الشامل للسياسات المالية السائدة والعمل على تعديلها بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية لتحقيق معدلات مناسبة في التنمية الصناعية والاقتصادية .
4. منح الاعفاءات الضريبية للصناعات الصغيرة والصناعات الجديدة التي تستخدم المواد الخام المحلية خلال السنوات الأولى لأنشائها .
5. تقليص دور القطاع العام وخصخصة البنية الحالية .
6. تقديم المساعدات اللازمة لتدريب وتطوير اليد العاملة في الصناعات التحويلية .
7. تقديم القروض الى المنشآت الصناعية بشروط ميسرة .
8. توفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية .
9. انشاء شركات صناعية برأس مال مشترك بين القطاعين العام والخاص بأساليب المشاركة المتنوعة .
10. توفير الدعم المالي والاستشارات للشراكات الاستراتيجية والاستثمارات .
11. توفير الدعم المالي والتقني في مجالات الوظائف الاستراتيجية مثل (البحوث والتطوير والتسويق وضمان الجودة) .

(15) احمد اسماعيل المشهداني وحيدر حسين , دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , السنة 10 , العدد 33 , 2014 , ص137

3. **التدابير الإدارية والتنظيمية :** وتشمل جميع الجهود التي يمكن أن تبذلها الدولة بهدف تنظيم نشاط القطاع الصناعي وتحقيق اهدافه الاستراتيجية ،ويمكن ان تكون هذه التدابير بالأشكال الآتية :-

1. الزام المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية بضرورة تحديد مدد زمنية للتنمية الصناعية وأخرى لقياس نسب الإنجاز.
2. دعم المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل منشآت قطاع الصناعات التحويلية .

دعم المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل منشآت قطاع الصناعات التحويلية

3. تفعيل آليات استقطاب الاستثمارات الاجنبية .
4. التأكيد على تطبيق مواصفات ومقاييس الجودة بهدف رفع القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التحويلية .
5. تشجيع اقامة الشركات المساهمة وشركات الاستثمار .
6. ربط خطط التعليم والتدريب والبحوث بخطط التنمية الصناعية .
7. تفعيل آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث وبين منشآت قطاع الصناعات التحويلية .
8. انشاء مركز متخصص للمعلوماتية والتقانة لدراسة وتحليل ومتابعة أخر ما وصلت اليه تكنولوجيا العمليات والفنون الانتاجية وتصاميم المنتجات .
9. اعادة النظر في نظام الأجور والعمل على ربطها بالإنتاج كماً ونوعاً لتحفيز العاملين على الأداء وحسن استخدام الموارد .
10. توسيع دور الغرف التجارية والصناعية في توفير البيانات والكشف عن فرص الاستثمار الصناعي .

(16) جمهورية العراق , وزارة الصناعة والمعادن , دراسة الموارد , مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط , دراسة الموارد البشرية , تقرير بحثي , 2011 , ص5

توسيع دور الغرف التجارية والصناعية في توفير البيانات والكشف عن فرص الاستثمار الصناعي

11. اخضاع مشاريع قطاع الصناعة التحويلية الى نظام الحوافز الذي يساعد على جذب المهارات وبناء القدرات وزيادة الانتاجية[16].
12. تنظيم برامج تدريبية في كافة المجالات للعمال والموظفين .
13. اعداد قاعدة بيانات لليد العاملة تظهر المهارات والخبرات .
14. تنظيم العلاقة بين المجهزين والمستهلكين لتحقيق اقصى قدر من القيمة المضافة وذلك من خلال توسيع نطاق استخدام قطاع الإنتاج المحلي .

4. **السياسة التكنولوجية والاستثمارية :** تؤدي التكنولوجيا دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية المعاصرة ،فالتقدم الصناعي الذي حصل في العالم ما هو الا نتاج عن التطور الفني والتكنولوجي ،والعراق شأنه شأن بقية الدول يعمل على اكتساب قدر من تلك التكنولوجيا من أجل بناء قاعدة صناعية متطورة يتم من خلالها توفير المنتجات المطلوبة للسوق المحلية ،وعليه فأن تحقيق

استراتيجية صناعية يحتاج الى سياسات أخرى في المجال الفني والتكنولوجي بغية أن تكون متكاملة ومنها ما يأتي:-

وضع استراتيجية واضحة لنقل واكتساب التكنولوجيا والاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية او المتقدمة

1. وضع استراتيجية واضحة لنقل واكتساب التكنولوجيا والاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية او المتقدمة ،ويتم هذا عن طريق التفاعل بين الشركات الاجنبية المنشأ على وفق آلية الاستثمار الاجنبي المباشر التي تتم عبر القنوات الآتية:-

أ- نقل التكنولوجيا بالاقتداء أو الاقتباس .

ب- نقل التكنولوجيا بالتنافس .

ج- وضع خارطة استثمارية شاملة للمشروعات القائمة وطاقاتها الإنتاجية بما يوضح الرؤيا امام المستثمرين الجدد .

د- اقامة المناطق والمدن الصناعية وتزويدها بكامل الخدمات اللازمة للاستثمار .

هـ- منح ميزات اضافية للمشاريع التي تنتج سلعاً جديدة أو سلعاً معدة للتصدير .

2. انشاء مركز متخصص للأبحاث الصناعية يأخذ على عاتقه متابعة أداء المنشآت الصناعية وتشخيص المعوقات الفنية والتكنولوجية التي تحول دون تحقيق الأهداف والعمل على حلها .

3. تشجيع روح الابتكار والاختراع لدى الشباب العاملين والفنيين في القطاع الصناعي وكذلك لدى الباحثين .

4. توفير ورش للصيانة ومعدات لتصنيع قطع الغيار محلياً .

5. ادارة ورسم الاستراتيجيات الصناعية لمراقبة وتحفيز القدرات التنافسية للصناعات التحويلية وتحديثها بانتظام وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للطاقة هيئة استراتيجية الطاقة .

سادساً : الاستنتاجات والتوصيات .

1. **الاستنتاجات** : في ضوء ما تقدم عرضه ،خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي :-

1. أن هذا القطاع وعلى الرغم من توافر الامكانات والموارد ،الا أنه يعاني الكثير من المشكلات والمعوقات التي سببتها ظروف الحروب والعقوبات الاقتصادية المتعاقبة والسياسات الانتاجية الخاطئة وتقادم الآلات والمكائن والمعدات الصناعية ،فضلاً عن الادارة السيئة ونقص التمويل والتخصيصات المالية .

2. انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) بالناتج المحلي الاجمالي ،أذ أن نقص التمويل والتخصيصات الاستثمارية أدى الى جعل الصناعة العراقية مهملة وغير فاعلة في الاقتصاد ،فضلاً عن كونها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الاقليمية .

3. لم تكن مؤشرات ومساهمات الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاد العراقي بالمستوى المطلوب في عام 2018 وبهذا يعد العراق من الدول الأقل نمواً في العالم .

4. ضعف مستوى التدريب والتعليم في ذلك القطاع ،فضلاً عن عدم وجود سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق .

5. قلة الكفاءات العلمية التي تمتلك الخبرة والمهارة في هذا المجال .

6. ضعف الجانب القانوني والتشريعي الذي يعمل على جذب الاستثمار لهذا القطاع .

7. ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية والاستثمارية من جهة وبين السياسة الصناعية من جهة أخرى .

8. عدم توفر قاعدة صناعية واقتصادية فعالة تسهم في تشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم نحو المشاريع الصناعية .

9. لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق على تحفيز وجذب الاستثمارات الاجنبية ،بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي .

10. رداءة شبكات المواصلات كافة البرية والبحرية والجوية .

11. غياب التكامل والتنسيق بين القطاعين وعلى المستويين المحلي والاقليمي ،فضلاً عن ندرة اليد العاملة الماهرة ومحدودية المواد الاولية والاعتماد على مستلزمات الإنتاج الأجنبية .

12. من خلال التحليل للبيانات ومؤشرات الأداء المعتمدة ظهر لنا ما يأتي :-

أ- الاختلاف والتباين الكبير في عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والعاملين فيها ،فعلى الرغم من ارتفاع عدد المنشآت في بعض الفروع الصناعية والتي احتلت مراتب متقدمة الا انها كانت متأخرة في عدد العمال .

ب- من خلال تحليل مؤشر إنتاجية العمل وكفاءته نجد أن القيم والنسب المتحققة لم تكن بالمستوى المطلوب مما يعكس عدم قدرة وكفاءة أداء فروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة التي كانت تسير بشكل نمطي وغير مستقر ومتباين من فرع صناعي الى آخر .

ج- ومن تحليل مؤشرات القيمة المضافة وقيم مستلزمات الإنتاج نجدها قد تباينت واختلفت هي الأخرى من فرع صناعي الى آخر مما يعكس عشوائية التخطيط وتذبذب الأداء في تلك الصناعات .

13. أن قطاع الصناعة التحويلية بحاجة الى ايجاد سياسات واجراءات تعمل على النهوض بمستواه الإنتاجي بما يجعله أكثر قدرة على المنافسة مع السلع الأجنبية خاصة وأن الاقتصاد العراقي يشهد استيراداً للسلع بدون وجود أي رادع يعمل على حماية منتجات الصناعة الوطنية .

14. لم تبلغ اجراءات الرقابة النوعية لمراحل الإنتاج المستوى المطلوب تقنياً ،على الرغم من وجود اجراءات السيطرة النوعية بعد كل مرحلة إنتاجية .
15. عدم تفعيل قانون التعريفة الكمركية وهو ما أوجد حالة من التنافس بين المنتجات المحلية والعربية والأجنبية ،فضلاً عن غياب دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية مما أدى الى دخول أنواع رديئة من المنتجات والسلع الى البلد .
16. عدم توافر الطاقة الكهربائية اللازمة للإنتاج وعدم انتظام التجهيز .

2. **التوصيات** : تمثل التوصيات قاعدة تحقق الفائدة للصناعات التحويلية من تطبيق برنامج للنهوض بواقع الإنتاج والتسويق فيها ،ومن هذه التوصيات منها ما يأتي:-

1. ضرورة وجود برنامج وطني للتأهيل والتطوير على مستوى قطاع الصناعات التحويلية ككل يوضع من قبل وزارة الصناعة والمعادن العراقية وبالتنسيق مع بقية الوزارات يكون الهدف منه تغيير الظروف المحيطة بذلك القطاع ،والهدف الآخر تدعيم قدرة الخطوط الصناعية على الإنتاج والمنافسة .
2. الدعم المالي المستمر من قبل وزارة الصناعة والمعادن وبشكل مدروس من قبل لجان تخصصية للخروج من الوضع الراهن .
3. العمل على وضع الخطط والسياسات بعيدة المدى والتي تستند الى أهداف ورؤى تنموية محددة .
4. العمل على تحديث المكائن والمعدات واستخدام الأساليب الحديثة بالتصنيع وما يوفره ذلك من مزايا كثيرة من تخفيض تكاليف الإنتاج وايجاد الميزة التنافسية له والحد من القيود التي تعيق المخرجات
5. ضرورة الاهتمام بتحسين جودة المنتجات في جميع المراحل الإنتاجية بدءاً من مرحلة التصميم وانتهاءً بالتسويق لمواجهة المنتجات المستوردة وتقديم الأفضل .
6. إيلاء الجانب الأمني أهمية قصوى بما يتضمن من أبعاد سياسية واقتصادية .
7. الاهتمام بتخفيض تكاليف الإنتاج كميزة تنافسية بتقليل عدد العاملين وزيادة انتاجيتهم .
8. العمل على التنسيق ما بين مخرجات التعليم الجامعي والمهني وحاجة قطاع الصناعة التحويلية لتوفير الملاكات العلمية ذات الاختصاص في مجال اعداد الدراسات العلمية اللازمة لوضع الخطط الضرورية لتنمية القطاع المذكور.
9. العمل على تعليم وتدريب الملاك الفني الحالي على استعمال التكنولوجيا والأساليب الحديثة .

10. تطوير البنى التحتية للاقتصاد التي تخدم الصناعة الوطنية وأعداد قواعد المعلومات التي تخدم قطاع الصناعة التحويلية .
11. خلق فرص الشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الاجنبية بما يعزز الاستثمار الصناعي .
12. حث الجهاز المصرفي بفروعه كافة على توفير التمويل أو التسهيلات المصرفية كالإعانات والقروض للمشاريع الصناعية الجديدة او التي هي في طور النمو والتطور .
13. العمل على ايجاد صياغة محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق .
14. التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والمالية والاستثمارية وتحديد هيئة عليا من المختصين لتفعيل عمل هذه السياسات بما يخدم قطاع الصناعة في العراق .
15. خصخصة المشاريع والشركات الصناعية المتعثرة التي تفتقر الى القدرات الفنية والادارية بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي والغرض منه سحب المعرفة الفنية والتقنية .
16. تشجيع عمليات البحث والتطور وتنمية الموارد البشرية في ذلك القطاع عن طريق توفير مراكز متخصصة لهذا الغرض في كل منشأة او وحدة صناعية إنتاجية ،فضلاً عن المراكز التي تقدم الاستشارات ودراسات الجدوى وبناء الخطط الطويلة أو المتوسطة او قصيرة الأمد .
17. معالجة النقص الحاصل في الطاقة والوقود وعلى الأخص الكهرباء و الكاز المهمين في تشغيل الخطوط الإنتاجية .
18. السعي لحماية ودعم المنتج المحلي من المنافسة وعمليات الاغراق عن طريق فرض الرسوم والضرائب الكمركية على المنتجات العربية و الأجنبية المنافسة ،فضلاً عن اخضاعها الى الفحص الكمي و النوعي .
19. توجيه الاهتمام الى القطاعات الأخرى التي ترتبط بروابط أمامية وخلفية مع الصناعات التحويلية وخاصة القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية .

المصادر والمراجع

1. الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ) دار العلم للملايين ، ط15 ، 2002م.
2. تاريخ الدولة العثمانية ، ليلماز أوزتونان ، ترجمة عدنان محمد سلمان ، مؤسسة فيصل ، تركيا ، ط1، 1988م.
3. تاريخ الدولة العثمانية مِنَ النشوء إلى الانحدار، خليل إينالجيك ، ترجمة: محمد الأرنؤوط ، دار المَدار الإسلامي ، بيروت ، ط1، 2002م.
4. تاريخ الدولة العليّة العثمانية ، لمحمد فريد بك المحامي ، تحقيق: الدكتور إحسان حقي ، دار النفائس ، ط 10، 1427ه/2006م.

5. تاريخ الشعوب الإسلامية ، لكارل بروكلمان ، ترجمة: منير البعلبلكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط10، 1984م
6. تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، لمحمد سهيل طقوش ، دار النفائس- بيروت ، ط3 ، 1434ه2013-م.
7. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل ، الدمشقي (ت: 1111ه)، دار صادر – بيروت ، ب ط ت.
8. الدولة العثمانية ، عبد العزيز محمد الشناوي ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1400ه1980-م.
9. الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، لأكمل الدين إحسان أوغلى ، نقله إلى العربية صالح سعداوي ، إرسيكا ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط1، 2001م.
10. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067ه) مكتبة المثنى – بغداد ، 1941م.
11. محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني ، لعمر موسى باشا ، مطبعة الإحسان دمشق ، ب ط ، 1980م.
12. المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ، لعامر محمود ، مجلة دراسات تاريخية – العددان ١١٧ -١١٨كانون الثاني- حزيران لعام٢٠١٣م.
13. المصور في التاريخ ، لشفيق جحا ، منير البعلبكي ، بهيج عثمان ، دار العلم للملايين ، ب ط ت.
14. معجم البلدان ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت:626هـ)، دار صادر، بيروت ، ط2 ، 1995م.
15. معجم المؤلفين عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ) مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب ط ت.
16. تفسير الكشاف (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: 538هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1407هـ.
17. حاشية محي الدين شيخ زاده ، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي (ت:951) ، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1419ه – 1999م.
18. القاموس المحيط ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت:817هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ،ط8 ، 1426هـ - 2005م.

19. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة ، لصدر الدين الشيرازي (ت:1050ه) ، دار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ب ت.
20. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4 ، 1407هـ - 1987م.
21. المطالب العالية من العلم الإلهي ، للإمام فخر الدين الرازي (ت:606ه)، تحقيق: أحمد حجازي السقا ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1407ه – 1987م.
22. معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت:395ه) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ب ط ، 1399هـ - 1979م.
23. الكليات ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت:1094ه)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ب ط ت.

المصادر:

1. محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ،اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة الموصل ،1987.
2. محمد صفوت محمد ،محددات التنمية الصناعية ،مجلة اخبار البترول والصناعة ،العدد 214 ،ابو ظبي ،1988.
3. فؤاد عبدالله محمد ،واقع الصناعة التحويلية في العراق ،مجلة البحوث الجغرافية ،العدد 3 ،2002 .
4. عمران بندر مراد وسلام فاضل علي ،جغرافية الصناعة بين الدراسة المنهجية والمعاصرة ،دار الكتب والوثائق ،بغداد ،2016 .
5. عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول ،جغرافية العراق الصناعية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،مطابع جامعة الموصل ،السنة بلا .
6. مدحت كاظم القريشي ،الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ،2001 .
7. كاظم جاسم العيساوي ،دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات – تحليل نظري وتطبيقي ،ط1 ،دار المناهج ،عمان ،2001 .
8. احمد ابراهيم محمد ،دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال المدة 1990-2003 ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد 78 ،2009 .
9. كريم عبيس حسان العزاوي ،اثر الاستثمار المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة 2003-2013 ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 18 – العدد 3 ،2016 .
10. مهدي صالح حنوش وعامر جميل عبد الحسين ،واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة الخليج العربي ،المجلد

41 – العدد 3-4 ،2013 .
11. كفاية عبد الله العلي ،دراسة تحليلية لتدني انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة ،مجلة آداب البصرة ،العدد 51 ،2010 .
12. هيام خزعل ناشور ،التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة آداب البصرة ،العدد 64 ،2013 .
13. احمد اسماعيل المشهداني وحيدر حسين ،دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة 10 ،العدد 33 ،2014 .
14. جمهورية العراق ،وزارة الصناعة والمعادن ،دراسة الموارد ،مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط ،دراسة الموارد البشرية ،تقرير بحثي ،2011 .

List of sources in English:

1- Robinson ,E.A. Structure of Competitive industry , London , 1959.